مجلة كلية اللغات

Faculty of Languages Journal

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية اللغات جامعة طرابلس

A Scientific Journal Issued by the Faculty of Languages, University of Tripoli, Libya

JUNE 2023

رقم الإيداع 167/ 2015 دار الكتب الوطنية بنغـازي

ISSN : 2790-4016

الضمني وقضاياه في الدرس اللسانيّ التداوليّ

لطفي الشيباني
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية9 أفريل تونس
nacerlotfi1977@gmail.com

الملخص

يعد الضمني مشغلا أساسيّا في اللسانيّات التداوليّة، تداخلت مسائله وتعقدت مباحثه، واسترسلت مع قضايا الحجاج، والمشيرات المقاميّة، والاستدلال. وطرح من وجهات نظر متنوعة بعضها خطابيّ يعنى بتقنينه بمبادئ خطابيّة، وبعضها لسانيّ يسعى إلى البحث عن وسائط نحويّة لما قيل، ولما لم يقل. وهي خلفيات شرّعت لاختلاف مناهج التناول، بكيفيّة أغنت البحث اللسانيّ، ومثلت رافدا للدراسين العرب الذين يسعون إلى إعادة قراءة التراث العربيّ النحويّ والبلاغيّ والأصوليّ فيما يتعلّق بما نفعله عندما نتكلّم، وبما يفهمه المخاطب عندما يتواصل. لذلك نسعى إلى دراسة الضمنيّ، وما يطرحه من قضايا في الدراسات اللسانيّة التداوليّة. وهدفنا الإسهام في تقريب المصطلحات والمفاهيم باعتبارها آليات تعيد تمثلنا للرافد التراثيّ نظر لما اكتسبته من نجاعة في مهدها الأصليّ.

ABSTRACT

L'implicite est considéré comme un travail de base en linguistique pragmatique, ses questions se chevauchaient et des discussions compliquées, et s'étendaient aux problèmes de l'argumentation, du lexis et de l'inférence. Il a été présenté à partir de divers points, dont certains étaient discursifs et concernés formalisée a partir des principes rhétoriques, et certains d'entre eux ont cherché linguistiquement à rechercher des intermédiaires grammaticaux pour ce qui a été dit et ce qui n'a pas été dit. Ce point du vu pose des différentes approches de la communication, ce qui a enrichi la recherche linguistique, et a représenté un affluent a les chercheurs arabes pour réexamine la théorie grammatical, rhétorique et fondamentaliste arabe par rapport à ce que nous faisons lorsque nous parlons, et ce que le interlocuteur comprend lorsqu'il communique.
Nous avons cherché à étudier l'implicite et les enjeux qu'il soulève dans les études linguistiques pragmatiques. Notre objectif est de contribuer à l'approximation des termes et des concepts en tant que mécanismes qui nous ramènent à l'affluent patrimonial grâce à l'efficacité acquise dans son berceau d'origine.

الكلمات المفاتيح: الاقتضاء، الضمني، مكون لسانيّ، مكون بلاغيّ، استدلال.

مقدّمة:

نتناول في هذا المقال مسألة الضمنيّ (L'implicite) في الدرس اللسانيّ التداوليّ، فننظر في تعريفاته في علاقته بالمعنى الصريح، وفي علاقته بالمتكلّم من ناحيّة، وبالمخاطب من ناحيّة أخرى. ونبحث مراتبه، ونتقصّى علاقته بمفهوم الاستدلال (L'inférence) من وجهة نظريّة تداوليّة نستثمر فيها اتجاهين: اتجاه أول تمثله التداوليّة الخطابيّة ، واتجاه ثان، وهو اتجاه التداوليّة اللسانيّة المندمجة. ونهدف من هذا المقال إلى تبسيط الوصف اللسانيّ فيما يخصّ الضمنيّ، وما يطرحه من قضايا، وما ينهض به من وظائف. ولتحقيق ذلك، ننظر في تعريف الضمنيّ وبيان مراتبه عند أوروكيوني (Oreecchioni,1986) وديكرو(Oswald Ducrot,1984-1998

الضمنيّ وما يطرحه من قضايا في التداوليّة الخطابيّة:

تسم أوركيوني كتابها بتسميّة "الضمني" بما يدل على أنّ موضوع الضمنيّ موضوع أساسيّ حاز القدر الأكبر من بحوثها، وما يرسّخ المصادرة التي تنطلق منها، والمتمثلة في أنّنا لا نتكلّم دائما بشكل صريح وإنّما نتوصل في الأغلب الأعم بالضمنيّ، وهي مصادرة تراجع مسلمة دي سوسير الذي جعل اللغة مجرّد علامات وقصر مهمتها على نقل الأخبار نقلا صريحا، فأهمل بذلك الجانب الضمنيّ. وقد عرفت أوروكيوني الضمنيّ بكونه مسكوتا عنه(Le non-dit)، فهو استخدام اللغة استخداما يمكننا من التعبير بطريقة غير مباشرة" فهو أشياء قيلت بألفاظ مقنعة وأفكار مخفيّة تدفع المخاطب على التفكير في شيء ما"(Orecchioni ;1986 ;p6)، وهو تصور يجعل الضمنيّ مفهوما واسعا تنضوي ضمنه مراتب كثيرة، وهوما مثله له صاحبة الضمني بالرسم التالي:(Orecchioni ;1986 ;p20) : (الشكل 1)

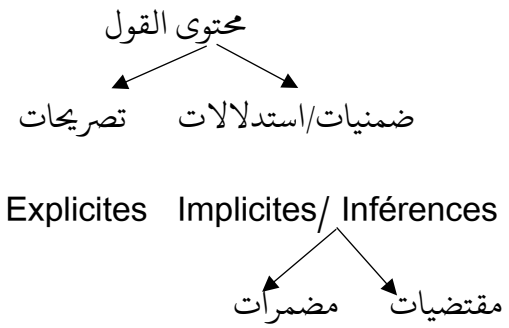

قام تصور أوركيوني(Oreecchioni ;1986,p,35) على نقد تصنيفَ غرايس فلاحظت مستندة إلى موقف سادوك ورأيه في المحور الثالث بقوله: *"تقع المستلزَمات الخطابيّة غير الوضعيّة في فئتين؛ الأولى فئة المستلزَمات الخطابيّة التحادثية الأساسيّة التي تقتضي مبدأ التعاون وحكمه، والثانية فئة المستلزَمات الخطابيّة غير التحادثيّة وغير الوضعيّة التي تحتسب انطلاقا من المعنى الوضعيّ، ومن معرفة سياق القول وخلفيّة المتحاورين، والقواعد غير التحادثية الجماليّة والاجتماعيّة والأخلاقيّة"* (Sadok ;1991,p,283). ولم يمنع ذلك أوركيوني من أن تلاحظ أنّ مرتكزاته في التمييز بين صنفيْ المستلزَمات الخطابية، إنّما هي في حقيقة الأمر الاختزال الجذريّ غير المبرّر الذي يطبّقه على القواعد الخطابيّة. وأمام رغبتها عن التكرار والتعقّد ورغبتها في الدقّة اختزلت أوروكيوني مراتب الضمنيّ في حقل دلاليّ معجميّ متكوّن من، الاستدلال، والمقتضى، المضمر.

الاستدلال(L'inférence) :

جعلت أوركيوني من الاستدلال خيطا ناظما للضمنيّ، وما يطرحه من قضايا، وما تستوجبه مراتبه من آليات تحليل، فعرّفته بقولها" *كل قضيّة يمكن أن نستخرجها أو نستنبطها من قول ما أو من محتواه اللفظيّ بالتأليف بين معلومات من وضعيّات مختلفة*"(Oreecchioni ;1986 ,p24)، ونفهم من تعريفها للاستدلال أنّه مفهوم واسع يتجاوز كونه نتيجة حساب معقّد النطاق في المنطق الصوريّ، فيشمل مفهوم الاقتضاء عند شارول(Charolles)(Martin ;1976 ;1978 charolles ,p38) وما استعمله كل من ديكرو وشارول تحت مسمى(Sous-entendu)، ويقيم استرسالا مع ما عرف ب"المستلزَمات الخطابية التحادثية" عند غرايس (Grice ; 1991,p ,165)، والاستلزمات" (Implications) التي أشار إليه ركانتي(Recanti ; 1999,p ,24).

إذا كان تداخل الاستدلال بالمستلزَم أمرا يرجع إلى اهتمام أوركيوني بنتائج عمليّة الاستدلال، فكانت مقاربتها له مقاربة للمستلزمات، فإنّ ما دفعها إلى ذلك إعراضها عن الاستدلال الماديّ المنطقيّ، وما يتميّز به من صرامة" فلا وجود لشيء واضح يبيّن خصائص العمليات الذهنيّة النفسيّة التي يقوم بها المخاطب إذ أنّ العمليات التي تنسب له إمّا أن تكون كاذبة من الناحيّة المنطقيّة، وإمّا أن تكون فيها فجوات استدلاليّة"(ابن عامر،2004، ص24) . وبناء على ذلك خوّل لها هذا التعريف أن تقحم ضمنه المقتضى والمضمر. ولعل في اعتبارها الاستدلال محتوى من المحتويات الضمنيّة المكوّنة للقول، وليس مجموع العمليّات التي ينجزها المخاطب في عمليّة

الفهم، ما يوقعها في خلط اصطلاحيّ بين مصطلح الاستدلال و مصطلح المستلزَم الذي لا تستخدمه بمدلوله المنطقيّ، وإنّما نستعمله بمدلوله اللسانيّ التداوليّ.

المقتضى (Le présupposée):

لا يعدو المقتضى أن يكون معنى موجودا في القول، وجودا ضمنيّا، فهو" *كل المعلومات التي تنجزها بنية القول دون أن نصرّح بها*" (Oreecchioni ;1986 ,p28)، وهو تعريف يعود بنا إلى الأفق الدلاليّ المنطقيّ الذي يجعل من المقتضى شرط استعمال القول (Le présupposition comme une condition d'emploi) "*إذ لا نقول إنّ قولا ما يقتضي غيره إلا إذا كان هذا الأخير شرطا مسبقا لحقيقة الأول*" (Strawson ; 1977,p52)، فقول القائل:

1- أنهى زيد كتابة مقال.

2- كان زيد يكتب مقالا.

ف (2) يكون شرط استعمال القول (1)، وهي مقتضى له. لذلك قابلت أوروكيوني بين المقتضى والمقول من ناحيّة، والمقتضى والمستلزم أو المضمر من ناحيّة ثانيّة، ودرست علاقته بالمعلومة المقدّمة الجديدة بوصفه معلومة قديمة. وأمّا ما يخصّ المقابلة بين المقتضى والمستلزم التي طرحت في نقاشات النفي ودوره الدلاليّ في إبطال المقتضيات والمستلزمات، فاعتبرت أنّ "المقتضيات لا يمكن أن تكون خاطئة، فلا تتأثر بالنفي باعتباره رائزا تقنيّا موروثا عن التصوّر الدلاليّ، فلا يتغيّر في القضيّة المنفيّة باعتباره محتوى يكون ضرورة صادقا ليكون القول صادقا.

ولئن عدّت أوروكيوني الاستدلال استلزاما من منطلق اهتمامها بنتائجه لا بوصفه عمليّة ذهنيّة في مناقشة لأطروحات مارتن (Martin,1976) ، ، فإنّ الطريف في

مقترحها أنها أقرت بكون المقتضى مستوعبا لكل المستلزمات. ومن منطلق خطابيّ ينظر في المقتضى من خلال دراسة الأعمال الخطابيّة(Les actes de discours) عقدت مقارنة بينه وبين المعلومة الجديد، فنظرت في علاقته بالبنية الإخبارية، فاعتبرته معطى ما قبليّا، إذ تطابق المعلومة المعطاة المعلومة القديمة في القول وتقدم المعلومة القديمة باعتبارها معروفة مسبقا عند المتكلم وفي المقابل تكون المعلومة الجديدة مقدمة باعتبارها غير معروفة من طرف المخاطب ويعود هذا التمييز إلى علم الإعراب في اللغات الطبيعية ونقترح دراسة التعريف والتنكير باعتبارها داخلة في المعلومة الجديدة والمعلومة القديمة. وتستنتج أنّ المقتضى لا يكون دائما إخباريّا بل تقر أن المقول يمكن أن تتصل به لفائف من المقتضيات تنهض بمدى بلاغيّ وغير إبلاغيّ(Oreecchioni ;1986 ,pp30-31).

أنتجت المقابلة بين المقتضى والاستلزام من ناحيّة، وبينه و الأخبار من ناحيّة أخرى تمييزا بين المقتضى الدلاليّ والمقتضى التداوليّ إذ"*توازي المقتضيات التداوليّة في علاقتها بالقيم المتضمّنة في القول مكانة المقتضيات الدلاليّة في علاقتها بالمحتويات القضويّة، وهي تتقاسم مع المقتضيات الدلاليّة كل الخصائص، إلا أنّها تتميز عنها بقابليتها للدحض*"(Oreecchioni ;1986 ,p45)(être réfutés). وهو تمييز استند إلى مقاييس المعجم، ومحتوى القول، ونجمل مختلف الفروق بين صنفي المقتضى في الجدول التالي:

المقتضى الدلاليّ الوجوديّ	المقتضى التداوليّ الخطابيّ
تكون الألفاظ مسؤولة عن تولّده	يكون التركيب المنجز في المقام المسؤول عن تولّده

المضمر(Le sous-entendu):

لم تهنأ أوروكيوني للمقابلات التي أقامتها بين المقتضى ومراتب المعنى دون أن تطرح علاقته بالمضمر، وإذا كان المقتضى ذا طبيعة تركيبيّة معجميّة فإن المضمر يرتبط بملابسات القول، فيحشد اشتغاله كلّ المعلومات التي يفصح عنها المقول، فقول القائل؛

3- السحب داكنة والرياح قويّة.

فبنية القول التركيبيّة والمعجميّة لا تدلّ ولا تحيل، وإنّما نحتاج إلى مقام التلفّظ لتحديد المعنى فيمكن أن يفهم المخاطب:

4- لا تغادر المنزل اليوم.

5- احمل معك المطريّة.

المعنيان (3)و(4) يؤكدان على أهميّة المقام، ولا يوليان أهميّة للمستوى النحويّ، وهي سمات تسم المضمر الذي يتعدّد عند أوروكيوني، فيكون إيعازا وإيماء ومجازا، ويكون معنى مشتقا، وهي مراتب تؤكد على أهميّة العنصر المقاميّ البلاغيّ، فتقصتها، وقابلت بينها مقتضى ومستلزما ومضمرا، ونظرت في مقاييس التمييز، وأولت المقام أهميّة في معالجة فصوص المعنى بين مسترسل الصريح والضمنيّ. واستخلصت إلى أنّنا لا نتواصل إلا من خلال الضمنيّ.

الضمنيّ وقضاياه عند ديكرو:

أولى ديكرو في جميع كتاباته الضمني عناية خاصة من منطلق الدمج بين التركيب والتداوليّة والدلالة، وهو منطلق قاده إلى كون دراسة الأعمال اللغويّة ومقتضيات القول ومضمراته تتطلب الإلمام بالجوانب النظاميّة المجرّدة والجوانب المقاميّة

التداوليّة في مسعى منه إلى تجريد القواعد اللسانيّة والقوانين الخطابيّة. وقد تجلى ذلك في تحديد مستويات الدراسة النحويّة أولا، وتحديد مراتب الضمنيّ ثانيّا. فأمّا ما يخصّ مستويات الدراسة ومداخلها، فقد ميّز بين مستويين من التحليل:مستوى الدلالة (signification) في الجملة، حيث تكون المقتضيات"*مسجّلة في الجملة*، مستوى المعنى في القول، حيث يكون المستلزَم دلالة "*مسجّلة في مستوى القول*" (Ducrot,1968,30-33).

ترتّب التمييز بين مداخل التحليل تصنيف الضمنيّ إلى؛ ضمنيّ خطابيّ(Implicite Discursif) يضم المعاني الضمنية المستلزَمة التي صنفها إلى مستلزَمات خاصة بالقول، مستلزَمات متعلّقة بعمليّة التلفّظ. ويتولّد الصّنفان عن ملابسات القول، وقوانين التخاطب(Ducrot ;1972,p133)، وقواعد التحادث(Grice ; 1991,p 165)، وتستدعى في احتسابها كفايات المخاطب النحويّة والتأويليّة والموسوعيّة الاستدلاليّة(Orecchion ;1986,p,150)، وتوكل مهمة ضبطهما إلى المكوّن البلاغيّ(Ducrot ;1998,pp131-135)، وضمني غير خطابي(Implicite non-Discursif)، ينزّل فيه ديكرو الاقتضاء، فيعتبره عملا مسجّلا في بنية القول.

حدث هذا التمييز بين مستويات الضمنيّ في إطار الاستدلال عن وجود أسس نحويّة تداوليّة تبرهن حقيقة كون الاقتضاء عملا لغويّا مسجّلا في بنية القول، وهو تمييز أسهم في تحديد علاقة مقتضى القول بالمضمر الذي يكون أمر تحديده إلى المقام. ونتيجة قناعته بالدور المهم للمقام في تحديد معنى القول، مايز ديكرو تمييزا ثالثا يخصّ مداخل تحليل مراتب الضمني بين؛المكوّن اللسانيّ الذي توكل له مهمة

تحديد مقتضيات القول باعتبارها مكونات نظاميّة، والمكوّن البلاغيّ الذي أوكل له مسؤولية تحديد مضمرات القول باعتبارها مكونات تداوليّة. ويكون المعنى حصيلة تأليفيّة بين المعطيات اللسانيّة النظاميّة من ناحيّة، والمعطيات المقاميّة التداوليّة من ناحيّة أخرى، أي بين القول والمقام، وهو ما مثل له بالشكل التالي؛ Ducrot (1998,p16;):

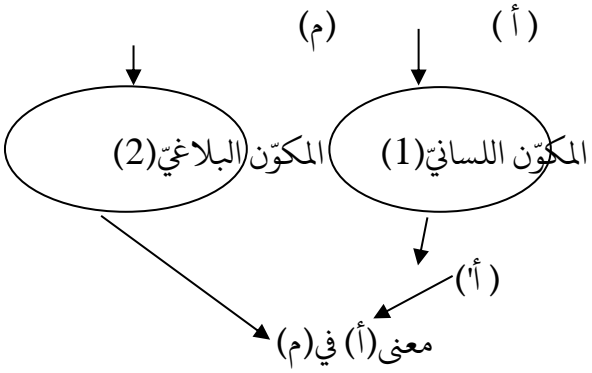

(الشكل 3)

حيث تكون وظيفة المقام تخصيص دلالة الجملة بإنجازها إنجازا مخصوصا، وتوكل مهمة احتساب المعنى في هذا المستوى إلى المكوّن البلاغيّ الذي يعقد الصلة بين القول والمقام مما ينتج عنه معنى(أ)في المقام(م). وبناء على تحديد دقيق لمداخل التحليل ومستويات الدراسة عالج ديكرو ضمنيات القول معالجة لسانيّة لا تلغي الأبعاد التداوليّة بقدر ما تشدها إلى تصوّر خطابيّ للغة. فنظر إلى الاقتضاء باعتباره عملا لغويّا يوجد في بنية القول ما يؤشر عليه، ودرس مضمرات القول بوصفها معاني مقاميّة تتدخّل في احتسابها قوانين خطابيّة.

المقتضى مسجل في بنية القول:

نتيجة مراجعات ونقود لراهنيّة المقتضى في الفكر اللسانيّ اعتبره ديكرو المقتضى عملا مسجلا في بنية القول، وسلك في دراسته مسارا انطلق من التسليم بكونه شرطا استعمال القول في الأفق المنطقيّ الدلاليّ، وهو تصوّر سايره ديكرو في البداية لكن سرعان ما تراجع عن ذلك، فاعتبره أوّلا محتوى قول ينجز بشكل ضمنيّ، وأقر ثانيّا بكونه عملا لغويّا مسجّلا في بنية القول بل إنّه إلزام ايديولوجيّ وإطار تخاطبيّ. وقد استدلّ ديكرو على ذلك بطريقتين؛ فأما الأولى، فتمثلت في اختباره نحويّا قبل دراسته مقاميّا، فتجاوز اختباره في مستوى القول إلى اختباره في مستوى الجملة باعتبارها *"وحدة لغويّة مجرّدة بمعزل عن المقام"*(Ducrot ;1984,p94)استنادا إلى رائزيْ النفي والاستفهام.

وقد ورث ديكرو اختبار النفي عن التصوّر الدلاليّ المنطقيّ الذي يجعل منه مقوّما حدّيا أساسيّا في تعريف الاقتضاء(Moeschler ;1994,p236)، فميّز من منطلق وعيه بالمشاكل التي يطرحها النفي بسبب ربطه بالمدى(Russel ;1905, p385)بين أنواعه في علاقتها بالاقتضاء محتكما إلى مقياس الإلغاء-المحافظة (Ducrot ;1998,pp35-40). ولئن صرّح في تحليلاته أنّ النفي الوصفيّ يتسلّط على المكوّنات الدلاليّة للجملة دون أن يصيب المقتضيات خلافا للنفي الميتالغويّ الذي يصيبها ويلغيها، فإنّه سرعان ما راجع هذا التصوّر في ضوء نظرية تعدّد الأصوات، فاعتبرها تلغى شأنها شأن المستلزمات في وضعيات وسياقات عديدة تحت تأثير النفي بنوعيه(Moeschler ;1994,pp215-220).

ورغم تخلّي ديكرو عن رائزيْ النفي والاستفهام إلا أنّه اعتبرهما تطبيقين يحافظان على مقتضى الإثبات من منطلق التسليم بأهميتهما بوصفهما اختباريْن أساسيين"*في تحديد الاقتضاء*" (Ducrot ;1998,p36). ولا يفهم من استعماله لهما أنّه عودة إلى تصوّر الشروط الصدقيّة، وذلك لأنّ النفي لا يمكن النظر إليه هنا باعتباره مقياسا، ولا باعتباره خاصيّة تعريفيّة، إذ توجد صعوبة في استعمال اختبار النفي بالنسبة للأقوال المنفيّة، وينضاف إلى ذلك أنّ محافظته على مقتضى الإثبات اختبار مشكوك فيه(Levinson;1983,p187).

ولم يكتف ديكرو بدراسة مقتضيات القول في مستوى الجملة، بل درسها في مستوى القول انطلاقا من قانون التسلسل، وأساس هذا القانون أنّه "*إذا ارتبط ق1 بـالقول ق2 في سياق ما، فإنّ الترابط بين القولين لا يقوم على أساس المقتضى وإنّما يقوم على أساس المقول*"(Ducrot ;1972,pp85-90)، ومن ثمة أوكل ديكرو لهذا القانون دورا أساسيّا في تعريف الاقتضاء، ذلك أنّ "*مقتضيات قول ما هي المؤشرات التي يحتويها القول، ولكنّ المتكلّم لا يعتمدها في التسلسل*" (Ducrot ;1984,p40)، بل إنّ وظيفة هذه التعليمات تقتصر على إلزام المخاطب إلزاما قانونيّا ليقبل بالمقتضى" *دون أن يمتلك الحقّ في مواصلة الكلام انطلاقا منه*"(السابق)، وبهذا الإلزام تحوّل الاقتضاء إلى إطار قانونيّ يسيّر التحادث، فيفرض على المخاطب الالتزام به دون استئناف القول انطلاقا منه، وإنّما انطلاقا من المقول.

4-أ- لم يأكل زيد الجبن.
ب-لأنّ عليه أن يدفع ثمنه.
ت-؟إذن لأنّه أكله سابقا.

تختلف طبيعة التسلسلين، ولكن كيف نفسّر تكهن ديكرو بمقبوليّة التسلسل(أ) في مقام عادي للخطاب؟ لا يرتبط الأمر باستخدام الروابط لأنّ استعمالها يكون مقبولا وغير مقبول في القول(5)

5- أ- لم يأكل زيد الجبن.

ب-لأنه أكله سابقا.

ت-؟إذن سيتمكن من دفع النقود.

وبذلك يكون اعتماد قانون التسلسل ممكنا وغير ممكن، ويحيل ذلك إلى التحليلات الاقتضائيّة في(4)التي تعود بنا إلى قانون التسلسل باعتباره قانونا من قوانين الخطاب، وبذلك يكون التحليل الاقتضائيّ لـــ(4) هو(6):

6- أ- مقول: لا يأكل زيد الجبن حاليّا.

ب - مقتضى: كان زيد يأكل الجبن في وقت سابق.

يقدّم لنا التحليل السابق فرضيّة أساسيّة فيما يتعلّق بالتسلسل، فإذا عدنا إلى التسلسلين (4) و(6)، وهما تسلسلان يستقلان بنوع العامل المستعمل، وهو ما يجعل التسلسلات المتعلّقة بالمقول هي فقط التي تقبل، ويقودنا إلى حقيقة أنّ استئناف الخطاب يكون انطلاقا من المقول، وأنّه عندما يكون المقتضى موضوعا للتسلسل، فإنّ الخطاب يكون غير ملائم. ولتجاوز هذا الإشكال وضبط مقتضيات القول اقترح ديكرو القانون التالي؛ "*عندما يكون قول(أ)متسلسلا مع قول(ب)، فإنّ الرابط بين (أ)و(ب)لا يتعلّق أبدا بالمقتضى، ولكنّه يتعلّق فقط بما يقال بواسطة(أ) و(ب)، فاستئناف القول يكون انطلاقا من المقول، ولا يكون انطلاقا من المقتضى*" Ducrot (;1972,p81).

تراجع ديكرو عن ذلك لوعيه بعدم كفاية هذه المقاييس لتعريف الاقتضاء نحويّا، والتمييز بينه وبين المكوّنات الدلاليّة الأخرى، إذ قدّر أنّ تطبيقها لا يحافظ دائما على المقتضيات نظرا لوجود سياقات عديدة تخرق فيها *"فلا يمكن اعتماد قاعدة النفي كاختبار عمليّ لتعريف الاقتضاء"*(Ducrot ;1998,p105). ولعل من أسباب ذلك تفاوت درجات القوة في أصناف النفي في المحافظة على المقتضيات أو إبطالها أولا، ما طرحه حسابها من مشاكل نظريّة وإجرائية في علاقتها بقضية الإسقاط وتحليلها في الجملة المركبة ثانيا، علاقتها بمستلزَمات القول(Gazdar ;1979)وبالبنية الإخباريّة وبالتبئير(Levinson ;1983) ثالثا.

وأما الطريقة الثانيّة، فاستندت إلى عقد مقابلات بين مقتضى القول باعتباره مكوّنا نظاميّا والمقول من ناحيّة، وبينه وبين المضمر بوصفه مكوّنا مقاميّا من ناحيّة أخرى؛(Ducrot ;1968,pp37-53)

لا يعدو المقول أنْ يكون الركيزة النحويّة التي تمكّننا من الانتقال إلى المعاني الضمنيّة، وذلك باستحضار آليات استدلاليّة، واستعمال المؤول كفايات متعدّدة في التحليل الدلاليّ للأقوال من ناحيّة أخرى. وإذا كان ذلك، فإنّ عمليّة استخراج المقتضى مثلا تحصل *"بالنظر في خصائص المقول أو المنطوق"*(Ducrot ;1998,p97)، ولذلك قابل ديكرو بينهما، وهي مقابلة قريبة من المقابلة بين الإثبات والمقتضى في الفلسفة التحليليّة إذ *"لا يكون المقتضى مثل المقول قابلا للنقاش والشّك من قبل المخاطب"*(السابق)، وحجته في ذلك أنّ المقتضى يمثل *"إطارا قانونيّا إيديولوجيّا يقنّن التعامل القوليّ بين المتخاطبين في عمليّة التلفّظ، ويوجّه فضاء التخاطب الوجهة المحدّدة"*(السابق). فقول القائل

7- انقطع زيد عن التدخين.

المقول: لا يدخّن زيد حاليّا

مقتضى :"كان زيد يدخّن سابقا".

المستلزَم:"زيد أقوى عزيمة منك".

رغم اتفاقهما في البنية الإخباريّة والحمولة الدلاليّة في القول يختلف حضور المقتضى في القول عن حضور المقول، فبينما يكون المقول دلالة حرفيّة للقول، فهو "*ما أثبته لمخاطبي*" (Ducrot ;1984,p20) سواء أكانت هذه الدلالة معلومة جديدة أم كانت معلومة قديمة، فإنّها تكوّن مضمون التخاطب، وخلافا ذلك يكون المقتضى معلومة قديمة مشتركة "*باعتباره متواضعا عليه يربط المشاركين في التواصل*" (السابق، 25)، فيكون دلالة ضمنيّة، غير قابلة للنقاش أو الاعتراض من قبل المخاطب، إذ"*تقدّم معلومة في شكل مقتضى، معناه أنّه لا يمكننا أنا ومخاطبي الاعتراض عليها*" (السابق). ومبرّر ذلك عند ديكرو أنّ "*الاقتضاء ما أقدّمه باعتباره مشتركا بيني وبينه*" (السابق)، ولكن رغم ذلك، أنسلّم دائما كون المقتضى معلومة قديمة مسلّما بها من طرف المخاطب؟

يتّضح من خلال تحليل الأمثلة التي قدّمها ديكرو أنّ مدخل دراسة الاقتضاء هو النظر في المقول، بكيفية يكون الاقتضاء معنى مشتقا من المعنى المقول، لذلك نجده يقيم مقابلات بين الاقتضاء والمقول(Pose)"*فالمقتضى لا ينتمي إلى القول بنفس الكيفية التي ينتمي إليه المقول، ولكنّه ينتمي إليه بكيفية أخرى*" (السابق)، ويفسّر اختلاف كيفية التواجد في كون المقول معلومة جديدة تظهر في بنية القول، بينما يكون المقتضى عنده معلومة قديمة"*تمثل إطار التحادث*" (السابق، 35)، موجودة في البنية النحويّة، ولتمييز المقتضى من المقول في تصوّر ديكرو نحلّل المثال التالي:

8- أ- انقطع زيد عن المطالعة.

ب-المقول:لا يطالع زيد حاليّا.

ت-المقتضى:كان زيد يطالع.

فالمتكلّم من خلال القول(أ)أنجز:

عمل الإثبات(المقول)"لا يطالع زيد حاليّا".

عمل الاقتضاء:"كان زيد يطالع"

والحاصل من ذلك، أنّ منطلق وضع الفروق بين مكوّنات القول الدلاليّة، كان التمييز بين دراسة القول ودراسة الجملة، وبحث المعنى وبحث الدلالة، واعتماد المكوّن النحويّ اللسانيّ وتوسّل المكوّن البلاغيّ، بصورة تكون الدلالة نتاج الجملة باعتبارها وحدة لغويّة مجرّدة، وبكيفيّة يكون المعنى نتاج القول باعتباره إنجازا مقاميّا لها Ducrot (;1984,p95).

وأما يخصّ علاقة المقتضى بالمضمر فقد قابل بينهما ديكرو من منطلق تحديد مستويات التحليل ومداخله، وحدثت المقابلة في إطار الاستدلال عن وجود أسس نحويّة تداولية تبرهن حقيقة كون الاقتضاء عملا لغويّا مسجّلا في بنية القول.

المضمر:(Sous-entendu):

استند ديكرو على تعريف المضمر إلى السؤال التالي؛" لماذا قال المتكلّم ما قال؟" وإذا كانت مهمة تحديد المقتضى ترجع إلى المتكلّم وما يحيط بعمليّة تكوين القول، فإنّ تحديد المضمر مهمة أوكلت للمخاطب، وما يكتسبه من كفايات تمكنه من تأويل القول . ونقدّر أنّه لا يمكن فهم تصوّر ديكرو للمضمر إلا بمقابلته بمقتضى القول. وذلك بتحديد خصائص كل منهما استنادا إلى مجموعة من الروائز: روائز النفي والاستفهام والتعلّق، ورائز المتخاطبين، ورائز علاقة المقتضيات والمضمر بالأقوال الواردة–Ducrot ;A ,pp19

(25). ونجمع مختلف الفروق التي استخلصناها من كلام ديكرو في الجدول التالي (Ducrot ;1968,pp37-53):

المقتضى	المضمر
موجود مسبقا	يستخرج من القول
منغرس في البنية النحوية للقول	يكون مصاحبا للقول
معلومة مشتركة ليست قابلة للنقاش أو الشك من طرف المخاطب	مرتبط بعلاقة البنية النحويّة بمقامات التلفظ
يقوم المكون اللغويّ باحتسابه	يقوم المكون البلاغيّ باحتسابه

لم يطمئن ديكرو لنجاعة هذه المقاييس، وأمام حاجته إلى الدقّة راجع نظرية تعدّد الأصوات(Oreecchion ;1986,p35-Ducrot ;1984,pp15-20)، فأبرز منزلة الاقتضاء بين مكوّنات القول الدلاليّة، فإذا كان الاقتضاء مكوّنا دلاليّا سابقا للقول، تسند مهمة إنجازه لضمير المتكلّم الجمع(نحن)، فإنّ المضمر باعتباره مكوّنا دلاليّا لاحقا بزمن القول توكل مسؤوليّة إنتاجه إلى ضمير المخاطب المفرد(أنت)، وهو ما من شأنه أن يجعله كل معنى لا يُوسَمُ في بنية القول، ويستوجب احتسابه تمشيّا منطقيّا استدلاليّا(Ducrot ;B,pp15-20)، فيكون عند ديكرو إجابة عن أسئلة من قبيل؛ لماذا قال المتكلّم ما قال؟ لماذا قال هذا فقط؟ ما الذي يسهم في تقنين ما قال؟ ما الذي نستنتجه من الكلام؟ وبمعنى آخر الشرط الضروريّ لنفهم من قول(أ)(ب)، بكيفيّة يصبح المستلزم من القول شرحا لعمليّة التلفّظ، ففي قول المتكلّم:

9-انقطع زيد عن التدخين.

يمكن أن يفهم منه المخاطب

من الممكن أن تتوقف عن التدخين.

اتخذ من صنيع زيد درسا عن ثبات العزيمة وقوة الإرادة.

إذا كان المقتضى حدث لغة (fait de langue)، فإنّ المضمر بما هو *"إجابة عن سؤال حول الشروط الممكنة لعملية التلفّظ"*(Ducrot,1984,p34) يكون حدث قول(fait de parole)، بل إنّ ديكرو يقرّ بأنّ المضمر يختلف عن المقتضى باعتباره"حدثا بلاغيّا"، يرتبط بمقامات التلفظ، وتُوكَلُ مهمة احتسابه للمكوّن البلاغيّ(السابق)، وتُسْتَنْفَر في استخراجه كفايات متنوّعة. ورغم تسليم ديكرو بكونهما مستويين لا يلتقيان في مرحلة التأويل، إلا إنّه أشار إلى وعيه بوجود مقتضيات مضمرات غير أنّ ذلك لم يحرّره من قيود الفصل، فظل سجين المقابلة بين اعتبار المقتضى مكوّنا يدخل في معنى الأقوال وإقرار يعلّق االمضمرات بقدرات المخاطب التأويليّة.

خاتمة:

لم نشأ بهذا المقال في دراسة الضمنيّ وقضاياه مقارنة بين مقاربتين أحداها تداوليّة خطابيّة، والثانيّة تداوليّة لسانيّة، وإنّما كان هدفنا تبسيط الوصف اللسانيّ فيما يخص الضمنيّ والإحاطة بما يطرحه من مسائل نحويّة تداوليّة، وهو تبسيط ييسر عمليّة فهم طرائق تناول علماء العربيّة للمعنى ومستتبعاته، من خلفيات خطابيّة تخاطبيّة، ومناهج اختلفت باختلاف الحقول المعرفيّة، وباختلاف الاصطلاح، والتمثّل والتصوّر.

المراجع:

- ابن عامر(نجوى)؛(2004)؛"**الأسس النحوية والتداولية لمتضمنات القول**، كلية الآداب منوبة، جامعة منوبة-تونس.

Ducrot(O);(1966) ; » Le roi de France est sage : implication logique et présupposition linguistique », Études de linguistique appliquée, n°4, 1966, p. 39-47»

——————————— ;(1968) »La discription sémantique des énoncés francais et la nation présupposition »L'Homme tome 8 ,n1 ,pp37-53.

———————————;(1969) » Présupposés et sous-entendus », Langue française, n°4, 1969. La sémantique.

———————————;(1972)(1998) ; (1): »dire et ne pas dire ;principe de sémantique »Hermann,Paris.

———————————; (1984) ; Le dire et le dit,les éditions de minuit,1984.

Grice(H),(1979) ; »Logique et conversation », communication, (traduc (1975) "Logic and conversation". In Cole, P.; Morgan, J. (eds.). Syntax and semantics. 3: Speech acts. New York: Academic Press. pp. 41–58.

Levinson(S),(1983) ; » Pragmatics » ; Cambridge, Cambridge University Press.

Martin(R) ;(1976) ; »Inference ;Antonyme et paraphrase,Element une théorie sémantique,librairie C ,Klincksieck.

Moeschler et Reboul (1994) »Dictionnaire Encyclpedique du pragmatique » ,Editions du Seuil.

———————————;(1991) ; »Logic and conversation » , (in)Conditionals,Edited by Frank Jackson,Oxford University Press,New York

Oreccechioni (C) ;(1986) »L'implicite »Armand Colin Paris .1990-1998.

———————————————————————;(1990) »Les interactions verbales,toms2,ARMAND COLIN ,Paris.

Russell(B) ; (1905) ; »On Denoting in Mind »,Published by;Oxford University Press on behalf of the Mind Association Stable URL,pp 385-389